

خطة هامة قطر



محمد بن سلمان ولياً
للعهد السعودي



«داعش» يفجر جامع
النوري في الموصل

«40»

«36»

29 www.albayan.ae

الخميس 27 رمضان 1438 هـ | 22 يونيو 2017م | العدد 13518

الدوحة تعيش وهم الهيمنة

«الدولة» تشوّه
سماحة الإسلام



استثمارات
الدوحة في دائرة
الاتهام



محاكمة قطر دولياً
خطوة أساسية
لدحر الإرهاب



صمت وارتباك في قطر

اعترافات ضابط المخابرات القطري تكشف تأمر الدوحة

■ **السياسي: التصدي للدول الراعية للإرهاب بكل حسم وقوة أصبح فرضاً واجباً**

■ **سفير مصري سابق بالدوحة لـ«البيان»: الحجج قوية لاتهام قطر بدعم الإرهاب**

■ **الاتحاد الأوروبي يتفهمّ وروسيا مخاوف الخليج ويرفض اعتبار المقاطعة حصاراً**

الدول الداعمة للإرهاب قال فيها «كفكم تمادياً وتعالوا إلى كلمة سواء نجمع فيها على التعاون والخير والبناء لما فيه صالح شعوبنا». وجدد السيسي تأكيدات على أن تصويب الفهم الديني وتجديد مجمل الخطاب الديني دون المساس بالثوابت، هو قضية حياة أو موت. ودعا إلى ضرورة التأسيس لخطاب ديني حديث يبني مجتمعاً متماسكاً، مثنياً دور الأهر الشريف.

الكرة بلعب قطر

من جانبه، قال السفير المصري السابق لدى الدوحة محمد المنسي، إن حل الأزمة التي تواجهها قطر في الوقت الراهن يأتي من عند قطر نفسها، مشدداً على أن الدوحة تبدي عناداً واضحاً وتعتمد على الدعم الإيراني والتركي ودعم أطراف أخرى. وأكد أن العلاقات بين الدوحة وطهران «لم تنقطع». واستبعد الدبلوماسي المصري، في تصريحات لـ«البيان»، أن تنتهي الأزمة التي تواجه قطر قريباً، متوقفاً أن تواصل قطر سياسة العناد مرتكئة إلى الدعم التركي والإيراني، ولفت إلى أن السيناريو الأقرب هو استمرار المقاطعة، وفي هذه الحالة سوف يواصل الاقتصاد القطري تحمل تبعات السلبية لعملية المقاطعة تلك، والتي يظهر تأثيرها بشكل عام على المتواجدين في قطر رفضاً أوروبياً إلى ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي وروسيا عن تفهم لمخاوف دول الخليج إزاء أزمة قطر، ورفض الاتحاد الأوروبي اعتبار المقاطعة حصاراً. ودعا برلماني روسي بارز قطر إلى الالتزام باتفاقية الرياض، بحسب قناة «العربية»، أمس. وأفاد مراسل القناة في بروكسل بأن الاتحاد الأوروبي رفض طلباً من رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية بوصف المقاطعة العربية لها بالحصار. وأعربت عن استعداد الاتحاد الأوروبي لمواكبة الجهود الجارية من أجل دفع مساعي الوساطة.

ملاحقة قانونية

في غضون ذلك، شدد محامون وخبراء قانونيون بحرينيون على أن الملاحقة القانونية والدولية لكل المسؤولين القطريين الذين ثبت تورطهم في دعم الإرهاب العالمي، وفي احتضان الجماعات المتطرفة، وذلك لضرب الأمن القومي للدول وزعزعة استقرارها، هو أمر مستحق، ومبتنى من قبل محكمة الجنايات الدولية في ظل وجود الدلائل والإثباتات اللازمة. وأثار توجيه الاتهام لبنك باركليز البريطاني في صفقة التمويل من قطر عام 2008 اهتمام الصحافة الاقتصادية حول استثمارات قطرية بالمليارات في أوروبا، بعضها جاء أيضاً ضمن عمليات إنقاذ لبنوك كبرى، وحامت الشكوك حول بعضها. وإثر ذلك أصبحت استثمارات قطر الخارجية في دائرة الشكوك.

مطالب .. على قطر تنفيذها

أق قرار مقاطعة قطر بعد ثبوت تورطها في تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة، بما في ذلك جماعة الإخوان، فضلاً عن إثارة القلاقل في أوساط الأمة العربية، من خلال قناة الجزيرة، التي دعمت الخراب من خلال ما سمي الربيع العربي، وهذه أهم المطالب من الدوحة.

- 1 وقف دعم الإرهاب**
تريد دول الخليج، التي قطعت علاقاتها مع الدوحة أن تكف عن تقديم الدعم المالي للجماعات الإرهابية مثل «داعش» و«القاعدة» وحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي اليمنية وحركة حماس.
- 2 طرد «الإخوان»**
من المطالب أن تتوقف قطر عن احتضان قيادات التطرف السياسي من طالبان، مروراً بقيادة الإخوان إلى الشخصيات الدينية والسياسية المتعاطفة مع الفكر الإرهابي المتطرف.
- 3 إغلاق «الجزيرة»**
تطالب الدول المقاطعة لقطر بإغلاق قناة الجزيرة، وسحب التمويل القطري لصحف ومواقع عربية وأجنبية بينها صحيفتا «العربي الجديد» و«القدس العربي» ومواقع، «عربي 21» و«ميدل إيست آي» و«هافينغتون بوست عربي» و«الخليج الجديد».
- 4 العلاقة مع إيران**
تطالب الدول المقاطعة أن تعيد قطر النظر في علاقاتها مع إيران العدو الأول في المنطقة، حيث تتجاوز بكثير المصالح الاقتصادية (تتشاطر الدولتان حقل غاز مشترك)، وأن تعود قطر للبيت الخليجي.
- 5 تغيير السياسة**
من المطالب أيضاً أن تقوم القيادة القطرية بتصحيح مسار سياستها، وأن تفي بالتعهدات التي سبق أن التزمت بها لسد مداخل الفوضى والقضاء على كل الممارسات، التي تهدف إلى زعزعة أمن دول المنطقة.
- 6 أمن الخليج**
الالتزام بقواعد حسن الجوار وأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، فقطع العلاقات هو حصيلة تراكمات سنوات عديدة من السياسات القطرية التخريبية، ودعم المنظمات المتطرفة والإرهابية.

عواصم - البيان، وكالات

ساد الصمت والارتباك في الدوحة أمس، ولم يصدر عن مسؤوليها أية تصريحات بشأن الأزمة التي تسببت بها مع دول الجوار، وفيما قال محللون إن التطورات الإقليمية، وعلى رأسها تعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد المملكة العربية السعودية، أصابت الدوحة بنوع من الصدمة، فإن من الواضح أن النظام القطري يجد نفسه حالياً في مأزق لا مخرج منه إلا بالاستجابة لاستحقاقات العودة للصف الخليجي والعربي، والتوقف عن السياسات التخريبية والتدخلات في شؤون الدول الأخرى.

وقد كشفت مقطع فيديو لاعتراقات ضابط مخابرات قطري مدى عمق الدور التخريبي الذي قامت به قطر ضد دولة الإمارات والمنطقة، حيث أكد أن جهاز أمن الدولة القطري قام بإنشاء حسابات رقمية لبث الإشاعات والإساءة لدولة الإمارات وقياداتها.

وفي حين قال وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون إن الإمارات والسعودية والبحرين أعدت قائمة بالمطالب التي يتوجب على قطر تنفيذها معرباً عن الأمل بأن تتم تسوية الأزمة، أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس، إنه بينما تُبذل الجهود في إطار مكافحة الإرهاب وكذا التوصل لتسويات سياسية لأزمات المنطقة «نجد أشقاءً لنا وغير أشقاءً يقومون بدعمه وتمويله» في إشارة واضحة إلى قطر التي قال إنها تفعل ذلك ابتغاءاً أوهام الهيمنة والسيطرة والعظمة الزائفة، مشدداً على أن التصدي للدول الراعية للإرهاب بكل حسم وقوة أصبح فرضاً واجباً. وقال السيسي - خلال كلمة في احتفال وزارة الأوقاف بليلة القدر - إن الإرهاب يتطلب أربعة عناصر لمواجهة والقضاء عليه، هي (تجديد الخطاب الديني، والتعامل مع جميع التنظيمات الإرهابية بمعيار واحد، وإعادة بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها لاستعادة الاستقرار بالمنطقة، ومنع تمويل الجماعات الإرهابية وإيقاف مدنها بالسلاح والمقاتلين).

وهم الهيمنة

وتساءل: وكل ذلك لماذا؟ ابتغاء أوهام الهيمنة والسيطرة والعظمة الزائفة؟ هل أصبحت مقدرات الشعوب لعبة سياسية؟ هل تهون أرواح الشباب والرجال والنساء والأطفال من أجل أحلام الزعامة والمجد الكاذبة؟ هل تستحق هذه الأوامر إزهاق روح إنسانية واحدة؟ وقال إن استراتيجية مكافحة الإرهاب يجب أن تسمير على أقدام ثابتة وليست مرتعشة، وإن القضاء على خطر الإرهاب لا يمكن أن يتم بدون تدمير بنيته التحتية سواء المالية أو الفكرية. ووجه رسالة لتلك

وثائق تكشف تورط الدوحة في تخريب ليبيا وتجنيد مغاربة في سوريا

السياسي: قطر تدعم الإرهاب

■ عواصم - البيان، وكالات

شدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس، على أنه بينما تُبذل الجهود في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا التوصل لتسويات سياسية لأزمات المنطقة «نجد أشقاء لنا وغير أشقاء يقومون بدعمهم وتمويله»، ابتغاء أوهام الهيمنة والسيطرة والعظمة الزائفة، مشدداً على أن التصدي للدول الراعية للإرهاب بكل حسم وقوة أصبح فرضاً واجباً، فيما كشفت وثيقة عن تورط الدوحة في إرسال مقاتلين مغاربة إلى سوريا، ورعاية الإرهاب والاعتقالات في ليبيا.

وقال السيسي - خلال كلمته أمس في احتفال وزارة الأوقاف ببليلة القدر- إن الإرهاب يتطلب أربعة عناصر لمواجهة القضاء عليه، هي (تجديد الخطاب الديني، والتعامل مع جميع التنظيمات الإرهابية بدمية واحد، وإعادة بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها لاستعادة الاستقرار بالمنطقة، ومنع تمويل الجماعات الإرهابية وإيقاف مدنها بالسلاح والمقاتلين).

وتابع: «بينما نبذل نحن، حكومة وشعباً، أقصى الجهد في مكافحة الإرهاب والتصدي له عسكرياً وأمنياً وفكرياً وسياسياً، ونبذل كذلك أقصى الجهد في دعم التسويات السياسية السلمية للأزمات القائمة في المنطقة، بما يعيد لدولها الاستقرار والأمن، ويقضي على الفراغ الذي يستغله الإرهاب ليمتد وينمو؛ بينما نفعل كل ذلك، نجد أشقاء لنا، وغير أشقاء، يقومون بدعم الإرهاب وتمويله ورعايته، نجدهم يوفرون لجماعات الإرهاب وفكر الإرهاب المنابر الإعلامية والثقافية، ينفقون عليها مليارات الدولارات سنوياً، ليستعملوا أفئدة الشعوب العربية والإسلامية لهذا الفكر الإجرامي المدمر، يستغلون التكنولوجيا الحديثة وما أنتجته الحضارة الإنسانية لضرب هذه الحضارة وهدم ما حققته الشعوب من مكتسبات وما تنعم به من أمان».

وهم الهيمنة

وتساءل: وكل ذلك لماذا؟ ابتغاء أوهام الهيمنة والسيطرة والعظمة الزائفة؟ هل أصبحت مقدرات الشعوب لعبة سياسية؟ هل تهون أرواح الشباب والرجال والنساء والأطفال من أجل أعلام الزعامة والمجد الكاذبة؟ هل تستحق هذه الأوهام إزهاق روح إنسانية واحدة؟

وشدد السيسي على ضرورة أن يتم وضع حد لهذا



مصريون فارون في الدوحة.. سيرة إرهاب حافلة

تأوي الدوحة عدداً من المصريين الهاربين والذين تحفل السير الذاتية الخاصة بهم بتاريخ من الإرهاب والتخريب على العنف واستهداف الدولة المصرية أبرزهم



يوسف القرصاوي

الملقب بشيخ الفتنة من مواليد المحلة الكبرى عام 1926، وأحد أبرز أئمة جماعة الإخوان الإرهابية، وصدر ضده حكم بالإعدام في مصر



محمد شوقي الإسلامبولي

أحد أبرز عناصر الجماعة الإسلامية، وشقيق خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس الراحل أنور السادات، وأبرز المظلومين أمثلياً في مصر على ذمة عمليات إرهابية



طارق الزمر

رئيس حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، وأحد العقول المدبرة لهذا التنظيم، الذي له باع طويل من العنف داخل مصر



محمد عبدالمقصود

أحد أكبر فقهاء ومشايخ الدعوة السلفية في مصر، وممن حضروا باستمرار في اعتصام رابعة العدوية، وكان له العديد من الفتاوى المثيرة للجدل



وجدي غنيم

أحد أقطاب جماعة الإخوان، وصدر بحقه حكم بالإعدام شفقاً غيابياً



أيمن صادق

عضو مجلس شعب سابق عن جماعة الإخوان، ومن أبرز الوجوه الإعلامية للجماعة

اعترافات ضابط مخابرات قطري تكشف مؤامرات الدوحة ضد الإمارات

■ دبي - البيان

كشفت مقطع متلفز لاعتراقات ضابط مخابرات قطري يدعى حمد علي محمد علي الحمادي، عن مدى ضخامة المؤامرات التي تحيكها دولة قطر ضد الإمارات والمنطقة بشكل عام. وتحدث الضابط القطري الذي اعترف بأنه يتبع جهاز أمن الدولة القطري، أن الإدارة الرقمية في جهاز المخابرات القطري هي التي أنشأت حساب «بوعسكور» وغيره من الحسابات التي تسيء لدولة الإمارات. وتبث قناتا أبو ظبي والإمارات، اليوم الخميس، اعترافات هذا الضابط بالصوت والصورة، وهي تذاع للمرة الأولى، ويكشف الضابط عن خطط الدوحة ونجازاتها ضد دولة الإمارات.

وتعرض هذه الاعترافات ضمن برنامج النوايا المبيتة على قناتي أبو ظبي الساعة 7:30م والإمارات 10م بتوقيت أبو ظبي.

وكانت اعترافات شفاهية ومصورة بثت للضابط قبل عامين في قضية الإساءة لرموز الدولة عبر مواقع التواصل والمعروفة إعلامياً بقضية «بوعسكور» عن تورط ذلك



■ ضابط المخابرات القطري

الضابط وعدد من العاملين النافذين القطريين بالإشراف على إدارة المواقع المسيئة لرموز الدولة. وأقر بانتسابه للجهاز وتلقيه أوامر مباشرة لتنفيذ مهام محددة، موضحاً آلية العمل وأدوار أقسام جهاز أمن الدولة في قطر وارتباطاتهم بتلك الحسابات.

وشهدت الجلسة في محكمة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا حينها عرض فيديو «معاينة

تصويرية» أعاد فيها ذلك الضابط تمثيل واقعة دخوله للدولة وعملية شراء شرائح الهاتف والتفاصيل المصاحبة لها تفصيلاً.

وأقر المتهم بصحة الاعترافات الواردة في مقطع الفيديو، وعقب على سؤال القاضي عن رأيه بما جاء في الفيديو المعروض مؤكداً «نعم، أنا هذا الشخص، وأقر بكل ما جاء في الفيديو»، وأعاد المتهم سرد التفاصيل الواردة في المقطع المصور أمام هيئة المحكمة.

غدر وخيانة

وأكد ممثل نيابة أمن الدولة في الجلسة أن المتهمين أرادوا نشر الفساد والإفساد في الأرض، في قضية شكل النكران والجحود والغدر والخيانة عمادها، مشيراً إلى أن المتهمين استعانوا بالشبكة المعلوماتية التي أصبحت مرتعاً خصباً لأصحاب النفوس المريضة فاتخذوها وسيلة لتفريغ حقدهم وكراهيتهم التي ثقلت بها جنوبهم فنالوا من الأبرياء بسين الأقوال وبذيء الكلام، محاولين تحقيق الإشباع الذاتي والتوافق النفسي لشخصياتهم المريضة.

الدوحة أجبت الصراعات في اليمن ودعم



بين الحكومة والمتمردين، تمكن هؤلاء خلال السنوات الثلاث من إعادة ترتيب صفوفهم، والحصول على أموال ضخمة قدمها الوسيط القطري سيف أبو العينين، مدير مكتب أمير قطر السابق طوال فترة بقائه في صعدة ولقاءاته مع قيادة التمرد وزعماء القبائل المناهضين لهم، واشترطه عدم مشاركة أي طرف يمني في اللقاءات التي كان يعقدها مع قادة التمرد، ولا معرفة محتوى الحقائق التي كان يتم نقلها من السفارة القطرية بصنعاء إلى صعدة، والتي كانت تحتوي على مبالغ مالية ضخمة كشفت عنها بعد ذلك مصادر قبلية.

التحرك القطري لوقف العمليات العسكرية للجيش اليمني مكن المتمردين من استغلال الهدنة لتهديب المزيد من الأسلحة الإيرانية عبر البحر، وإحكام الحصار على معسكرات الجيش والأمن ومخازن الأسلحة في صعدة للانقضاض عليها بعد ذلك، وهو ماتم فعلاً في العام 2010 حيث تمت السيطرة على ستة من ألوية الجيش المحاصرة في صعدة، والاستيلاء على مخازن أسلحتها بالكامل. ومع إعلان الحكومة اليمنية فشل الوساطة القطرية، كانت أجزاء من محافظة صعدة قد أصبحت خارج سلطة الدولة، وعمق من هذا الوضع اندلاع الاحتجاجات المطالبة برحيل نظام الحكم السابق في مطلع العام 2011، حيث استغل المتمردون الحوثيون الوضع لبسط كامل سيطرتهم على المحافظة

الدعم القطري لجماعة الإخوان في اليمن لم يتوقف

■ عدن - البيان

لعبت الدوحة دوراً سلبياً في زعزعة الاستقرار في اليمن من خلال نسج علاقات غريبة مع الأطراف السياسية المتناقضة عززت الصراعات الداخلية لخدمة المشروع الإيراني في المنطقة واستهداف دولها، كما أمدت الجماعات الإرهابية بما تحتاج إليه من مقومات البقاء.

وبدأت المهمة القطرية في عام 2006 مع لعب الدوحة دور الوسيط في الحرب بين الحكومة والمتمردين الحوثيين في صعدة، وهي الوساطة الفاشلة التي استمرت حتى العام 2009 دون أن تحقق أي نتائج اضطرت معها السلطات اليمنية إلى إعلان فشل هذه الوساطة التي تكشف بعد ذلك أنها كانت جزءاً من مخطط لتمكين المتمردين من تعزيز قدراتهم وتجنيدهم هزيمة مؤكدة. ومن خلال عمل الدوحة كوسيط

ساب ابتغاء أوهام الهيمنة والعظمة الزائفة

الذي تحصل عليه الدوحة سوف يعطيها فرصة ما للمقاومة، رغم أن ذلك سوف يكون له العديد من التبعات السلبية على الاقتصاد القطري». ولفت إلى أن السيناريو الأقرب هو استمرار المقاطعة، وفي هذه الحالة سوف يواصل الاقتصاد القطري تحمل التبعات السلبية لعملية المقاطعة تلك، والتي يظهر تأثيرها بشكل عام على المتواجدين في قطر، مردفاً «من خلال متابعة حركة الأسعار في قطر- خاصة ما يتعلق بأسعار المواد الغذائية- أعتقد أن الأمر أصبح خارجاً عن قدرات الكثيرين من المتواجدين في قطر، وتبعات المقاطعة تزداد سوءاً على الاقتصاد القطري». وأفاد السفير السابق بأن استمرار تلك التداعيات السلبية متوقف على رغبة الدول الخليجية الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) إضافة إلى (مصر) في مواصلة المقاطعة بهذا الشكل الحازم. واستطرد الدبلوماسي المصري قائلاً «أتصور أن التحرك القادم بالنسبة للدول المقاطعة سوف يكون في إطار رفع الأمر إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة»، ملمحاً إلى أن الموقف الحالي يؤكد امتلاك الدول المقاطعة للأسانيد والحجج القوية لاتهام قطر بدعم العناصر والكيبات الإرهابية المختلفة.

بين أزميتين

وأجرى المنيسي مقارنة بين موقف الدول الثلاث في العام 2014 وما يجري الآن. وأفاد بأن قطر تعتمد على علاقاتها مع إيران في مواجهة الأزمة التي تواجهها حالياً. وقال إن التصريحات التي أطلقها الأمير القطري، والتي كانت سبباً من الأسباب التي أثار حفيظة السعودية والإمارات والبحرين، عكست تلك العلاقات الوطيدة بين قطر وإيران.

رفض أوروبي

إلى ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي وروسيا عن تفهم لمخاوف دول الخليج إزاء أزمة قطر. ورفض الاتحاد الأوروبي اعتبار المقاطعة حصاراً. ودعا برلماني روسي بارز قطر إلى الالتزام باتفاقية الرياض، بحسب قناة «العربية»، أمس. وأفاد مراسل القناة في بروكسل بأن الاتحاد الأوروبي رفض طلباً من رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية بوصف المقاطعة العربية لها بالحصار. وأعربت عن استعداد الاتحاد الأوروبي، لمواكبة الجهود الجارية من أجل دفع مساعي الوساطة.

الأمر، معتبراً أن «التصدي للدول الراحعة للإرهاب بكل حسم وقوة أصبح فرضاً واجباً إذا ما أردنا نهاية حقيقية لظاهرة الإرهاب». وقال، إن استراتيجية مكافحة الإرهاب يجب أن تسيّر على أقدم ثابتة وليست مرتعشة، وإن القضاء على خطر الإرهاب لا يمكن أن يتم من دون تدمير بنيته التحتية سواء المالية أو الفكرية. ووجه رسالة لتلك الدول الداعمة للإرهاب قال فيها «كفاحكم تمادياً وتعالىاً إلى كلمة سواء نجتمع فيها على التعاون والخير والبناء لما فيه صالح شعوبنا». وجدد المنيسي تأكيدات على أن تصويب الفهم الديني وتجديد مجمل الخطاب الديني دون المساس بالتوابت، هو قضية حياة أو موت. ودعا إلى ضرورة التأسيس لخطاب ديني حديث يبني مجتمعاً متماسكاً، مثنياً دور الأزهر الشريف. والعلاقات بين مصر وقطر متوترة منذ منتصف 2013 عندما أعلن الجيش عزل الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان، بعد احتجاجات شعبية حاشدة على حكمه.

تخريب ليبيا

وأكد الناطق باسم الجيش الوطني الليبي العقيد أحمد المسمازي أن قطر ترعى الإرهاب في ليبيا، وعرض وثيقة قطرية تطالب بإرسال مقاتلين من دول المغرب العربي إلى سوريا.

كما عرض، خلال مؤتمر صحفي في بنغازي، وثائق تكشف تواطؤ عناصر إرهابية في عمليات اغتيال لضباط في الجيش. وأشار إلى أن القوات المسلحة في حالة استفزاز دائم. وأكد المسمازي أنه لا يوجد تنسيق بين الجيش الوطني الليبي ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج.

من جانبه، قال السفير المصري السابق لدى الدوحة محمد المنيسي، إن حل الأزمة التي تواجهها قطر في الوقت الراهن يأتي من عند قطر نفسها، مشدداً على أن الدوحة تبدي عناداً واضحاً وتعتمد على الدعم الإيراني والتركي ودعم أطراف أخرى، وأكد أن العلاقات بين الدوحة وطهران «لم تنقطع».

واستبعد الدبلوماسي المصري، في تصريحات له «البيان»، أن تنتهي الأزمة التي تواجه قطر قريباً، متوقفاً أن تواصل قطر سياسة العناد مرتكبة إلى الدعم التركي والإيراني. وقال: «أتصور أن الدعم



مغردون: اكذب حتى يصدقك الناس.. قطر مخترقة بـ«أي فون»!

دبي - البيان، وكالات

حساب تلفزيون قطر تدل على أن التغريد لم يكن من أي فون، ولكن سياسة اكذب حتى يصدقك الناس».

احترام المواطن

وتابع آخر: «الشعب القطري ينتظر تحقيقات ال(إف بي آي) وأخرتها يطبع النائب العام القطري يقول: اخترقنا من أي فون، والله عيب وين احترام المواطن؟». وتساءل مغرد سآخر: «طيب لأي فون كان صامت ولا عام؟! نبي نشوف آخرتها معاكم يا حكومة قطر المفلسة». وكان النائب العام القطري علي بن فطيس المري قال إن «اختراق» وكالة الأنباء القطرية والتلفزيون القطري تم عبر جهاز أي فون، متهماً دول المقاطعة بالمسؤولية عن الاختراق، دون تسمية دولة بعينها، علماً أن تقارير سابقة اتهمت هاركرز من روسيا بالوقوف وراء عملية الاختراق المزعومة التي لا يوجد لدى الحكومة القطرية أي دليل يثبتها.

تصريح سطحي

وقالت الدكتورة موزي في تغريدة لها عن الموضوع:

«يعني عيب صراحة تصريح رسمي لدولة يكون بمثل هذه السطحية، احترمو شعبكم على الأقل، لأن العالم بدأ يفقد احترامه لمثل هذه التفاهات»، وقال أحمد في تغريدة ضمن الهاشتاق: «في ذمتكم في عاقل يصدق هذا الكلام، كيف ترضون على أنفسكم يا أهل قطر تسمعون هذا الكلام»، بينما قال عمر: «قطر مخترقة بالأيفون وبالإيرانيين والأتراك وبالإخوان»، وقال بو ذياب: «طيب لا تفضحوا أنفسكم، وش هذه الدولة التي تخترق بأيفون، لا يكون قرية سنافر.. مسخرة والله». وتراوحت تعليقات مستخدمي موقع «تويتر» على هذا الموضوع بين: «حدثوا العاقل بما يعقل ولا تستخفوا بعقولنا»، «ثبت بالفعل أن قطر دولة كرتونية»، «إذا صدقوا فمعنى ذلك أنها حكومة هشة وغير جديرة بقيادة بقالة وليس دولة»، «حسيت أن قطر تطبيق وليست دولة»، «يعني لو معاني آبياد أقدر أحتل قطر»، و«احتمال يكون الاختراق المعقل من هاتف نوكيا الجديد»، «هل تقوم قطر بحظر كل أجهزة أبل بعد عملية الاختراق»، و«هذه دولة وإلا كرتون بيض».

مكابرة قطر تغرقها في الحضيض



وعلى خط لصيق بالأزمة القطرية، تبرز أزمة السيولة التي تعاني منها حركة حماس القائمة على التمويل القطري المدان. وقد كتبت يولاند نيل، لموقع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» تحت عنوان «الخلاص القطري الخليجي يهدد أزمة سيولة في غزة» تقول إن الفلسطينيين يعولون على الحل الدبلوماسي للأزمة.

وفي حين تشير تحليلات المراقبين إلى أن التصدي الذي يواجه حاكم قطر قد يتخطى حدود العائلة ويتطور في حال الإیمان في التحدي، لنشهد تأقفاً في أوساط كبار القادة والعائلة الحاكمة، علق أحد الدبلوماسيين الغربيين الضالعين في شؤون الشرق الأوسط على المشهد العام بالقول: «قد يكون الأمر أشبه بالانقلاب منه إلى مجلس إدارة مستعاة من مدير تنفيذي لم يعد يحقق أرباحاً للشركة».

وقد أبدت السعودية استعدادها لكبح جماح قطر، لا سيما أن الرياض وأبوظبي قد أوضحتا عن جملة المطالب المتوقعة من الدوحة، التي يبدو تميمها أبعد ما يكون عن الامتثال. وفي حين أكد مأمون فندي، المحلل السياسي المقيم في لندن أن قواعد اللعبة قد تغيرت، وأن القيم والشروط التي تحكم العلاقات اليوم طرأت عليها تبدلات جوهرية، تقضي في الوقت الراهن إمكانية الحل القريب، اختصر الوضع بالقول: «قد تخرج العواقب غير المقصودة للأزمة عن نطاق السيطرة». ويجدر ربما الاختتام مع رأي ستام فاكيل، الباحث من برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «تشانهايم هاوس» الذي قال لا تملك قطر مروحة خيارات في هذا الإطار، إذ لا بد من اتخاذ إجراءات تحفظ ماء الوجه، في وقت قد يبدو الاستسلام السريع مؤشراً ضعيفاً.

إعداد: قسم الترجمة

يكشف الملف القطري يوماً بعد آخر عن تأزم يطال زوايا وأبعاد تهدد على المدى القريب والبعيد واقع الدوحة، وتحضها من منطلق العقلانية التعامل مع أزميتها بما يحيل دون غرقها في عزلة أوحش.

وتطالعنا الصحف بأخبار تشير إلى أن قطر قد خفضت إلى حد كبير هامش المساعدات والتبرعات الدولية، على الرغم من ارتفاع المساهمات العالمية.

أما على الصعيد السياسي الدبلوماسي، فقد أشار ياروسلاف تروفيموف من صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، إلى أن إصرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الوقوف إلى جانب قطر الصغيرة الخاضعة لمقاطعة عربية بقيادة المملكة العربية السعودية، قد أدهش عدداً من الجهات في منطقة الشرق الأوسط، لأسباب ليست خافية على أحد.

إلا أن الأزمة القطرية الحالية تتخذ بالنسبة لأردوغان طابعاً شخصياً عميقاً، بحيث إذا سمحت تركيا بسحق التعنت القطري، فإن المسؤولين في أنقرة يخشون أن تحتل إدارة أردوغان المرتبة التالية المرشحة لمواجهة سيف الضغوط الدولية. وقد حذرت الوكالة الدولية للطاقة من أن استمرار الأزمة بين عدد من دول المنطقة وقطر يعتبر أحد مسوغات «الصداع اللوجستي». وإذ أقرت الوكالة بأن قرارها الأخير حول سوق النفط في النزاع السياسي لم يؤد بعد إلى خلل في التزويد، أشارت إلى وجود مشكلة تشغيلية للشركة المسؤولة عن التنقيب عن النفط القطري الخام والغاز الطبيعي المسال.

ت الحوثيين و«القاعدة»



والتمدد إلى محافظتي عمران وحجة. الوساطة القطرية التي فتحت الباب أمام الحوثيين لإرسال المئات من المقاتلين إلى لبنان وسوريا وإيران لتلقي التدريبات على استخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وصنع المتفجرات والألغام، وتخريج مدربين تولوا بعد ذلك مهمة تدريب المنتسبين للجماعة في منطقتي نقرة ومطرة الجبلتين في أطراف محافظة صعدة القريبة من الحدود السعودية، كما سهلت وصول عدد من الخبراء العسكريين الإيرانيين ومن حزب الله اللبناني إلى صعدة للإشراف على هذه المعسكرات وتهريب كميات ضخمة من الأسلحة عبر البحر.

وفي العام 2013 وبينما كان تنظيم القاعدة يعاني من أزمة مالية نتيجة توقف عمليات خطف الأجانب، بسبب مغادرة غالبية هؤلاء لليمن ورفض بلدانهم دفع فدى لعناصر التنظيم، وتضييق الخناق على الجمعيات والجهات المشتبه بأنها على صلة بالجماعات الإرهابية، تظهر قطر من جديد وتتولى إنقاذ التنظيم من خلال اتصالاتها مع زعماء قبائل عملوا وسطاء لدى عناصر القاعدة، لتأمين الإفراج عن المعلمة السويسرية سيلفيا ابهرارت التي ظلت رهينة لمدة تسعة أشهر.

وفيما كان اليمانيون يحضرون لانطلاق مؤتمر الحوار الوطني الشامل الهادف لإعادة صياغة شكل الدولة، وصل ضباط من المخابرات القطرية إلى صنعاء من

دون إذن مسبق واتجهوا إلى سفارة الدوحة لاستلام الرهينة السويسرية ودفع مبلغ 20 مليون دولار للوسطاء والقاعدة ثم غادروا صنعاء وعند وصولهم إلى الدوحة أعلنوا نجاح وساطتهم في الإفراج عن المواطنة السويسرية ومن دون علم الحكومة اليمنية. الدعم القطري الواضح لجماعة الإخوان في اليمن عبر ذراعهم السياسية تجمع الإصلاح لم يتوقف أثناء نسج علاقة الدوحة مع المتمردين الحوثيين حلفاء إيران، بل استمرت الجمعيات الخيرية القطرية في رفض خزائن جمعيات خيرية إخوانية بملايين الدولارات وظفت في أدلجة دور الأيتام ومراكز التعليم وفي تقديم المساعدات للأسر الفقيرة والمحتاجة.

ولأن الدور القطري في اليمن هو امتداد لدورها في اللعب على التناقضات في المنطقة، فقد وقفت ضد المبادرة الخليجية التي تم بموجبها حل الأزمة التي عصفت باليمن مع الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام الحكم السابق، وعملت على إفشال المبادرة، ودعمت الحوثيين، الذين رفضوا المبادرة إعلامياً، ولكنهم عملياً طالبوا بأن يكونوا جزءاً فاعلاً في الحكومة التي تشكلت بموجب تلك المبادرة، التي مهدت لاتخاذ مؤتمر الحوار الوطني الشامل وولادة الدولة الاتحادية في اليمن، واقترح أحد بنودها معالجة الآثار المترتبة على الحروب التي شهدتها محافظة صعدة.

القاهرة - محمد خالد - المنامة - إبراهيم النهام - طرابلس - البيان

لا تخلو منطقة عربية، إلا وتعتمد دولة قطر، العمل على زعزعة استقرارها واضطراب أمنها، من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي وبيع الأسلحة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، لتنفيذ مخطط وأجندة الدول الغربية ضد الدول العربية، ما كان دافعاً لمطالب بضرورة تحريك دعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد قطر عقب أن صار واضحاً للعيان ذلك الدور «المشبوهِ» الذي تلعبه في المنطقة بشكل عام. وتحاول الدوحة عبر مندوبيها المنتشرين في مختلف دول العالم الزج بكل أوراقها وحججها ظناً بأنها سوف تساعدوا وتحميها من الإدانة الدولية، وتمكنها من الالتفاف على الانطباع العالمي الموثق باحتضانها للإرهابيين وتمويلهم مادياً ودعمهم إعلامياً، وبقدر ما تأكد للملأ تأثير مقاطعة دول الخليج ومصر لعلاقتها الدبلوماسية مع قطر على وضعها اقتصادياً وسياسياً، بقدر ما أظهرته هذه المقاطعة من ردود فعل عالمية متضامنة مع المملكة وشركائها، ومؤيدة في كل الخطوات التي اتخذتها بحق قطر.

البحرين

دلائل دامغة على محاولة ضرب الأمن

شدد محامون وخبراء قانونيون بحرينيون بأن الملاحقة القانونية والدولية لكل المسؤولين القطريين الذين ثبت تورطهم في دعم الإرهاب العالمي، وفي احتضان الجماعات المتطرفة، وذلك لضرب الأمن القومي للدول وزعزعة استقرارها، هو أمر مستحق، ومتبنى من قبل محكمة الجنايات الدولية في ظل وجود الدلائل والإثبات اللازمة.

ولفت المحامون والخبراء في تصريحات خاصة لـ«البيان» إلى أن الدور التدميري الذي تلعبه قطر في المنطقة والذي يقوم على تصدير الدم والبارود لشقيقاتها لا يمكن التغاضي عنه، أو تمريره مرور الكرام، موضحين بأن «قرار المقاطعة كان حكيماً، ويتطلب المزيد من الحزم».

احتضان الإرهاب

وقال المشرع والقانوني فريد غازي لـ«البيان» بأن «أي دولة ترعى الإرهاب العالمي، وتدعم التنظيمات التي تقوض الأنظمة والدول وتقوض استقرارها وحياة شعوبها، وتتدخل في شؤون الآخرين بخلاف المبادئ المستقرة في القانون الدولي بهذا الشأن، ممكن تقديمها إلى محكمة الجنايات الدولية على اعتبار أن الجرائم التي تصدر هي جرائم حرب وإبادة، وتقوض السلم الأهلي، وتوقع عليها العقوبات التي من شأنها أن تردع هذه الدول عن مثل هذه الجرائم». وأضاف غازي «الدلائل التي يمكن جمعها ضد الدول التي ترعى الإرهاب متوافرة وكثيرة، يكون عليها شواهد من أفراد، ومن محطات بث، وما يوجد من وثائق لدى الإنترنت الدولي، وهو ما يمثل إثباتات على ممارسة هذه الدول لجرائم، تقع تحت طائلة القانون، وتكون العقوبة هي تويضات تذهب للضحايا من الشعوب التي تأثرت من المؤامرات التي تورطت فيها الدول الراعية للإرهاب».

ملاحقة دولية

ومن جهته، أكد المحامي هيثم بو غمار بأن «المخالفات الواضحة بتمويل قطر المستمر للإرهاب العالمي وجماعاته، وما يقابلها من امتلاك الدول المتضررة للإثباتات والدلائل المتعلقة بذلك، تحول هذه الدول -تلقائياً- بتقديم هذه القرائن للجهات الدولية المختصة كمجلس الأمن، لاتخاذ كل الإجراءات الوقائية الحامية لها ولسيادتها وأمنها القومي، وهو الأمر الذي تفعله مصر الآن بأروقة مجلس الأمن الدولي».

وأضاف بو غمار قائلاً «ستمكن هذه الملاحظات من تحويل المسؤولين بقطر لمحكمة الجنايات الدولية، وذلك لملاحقة كافة الأشخاص الذين ثبت تبنههم واحتضانهم للإرهاب الدولي، وهو أمر مطلوب مع استمرار حكومة قطر بتصدير الإرهاب والبارود لجاراتها، وبنقضها العلني والصريح لكل الاتفاقات المتمثلة في اتفاقية عضوية مجلس التعاون، واتفاقية الدفاع المشترك في منظومة درع الجزيرة».

ليبيا

ميليشيات خارجة على القانون لخدمة أهداف قطر

أكد الناطق باسم القوات المسلحة الليبية العقيد أحمد المسماري أن لدى السلطات الليبية ملفاً كاملاً عن الدور التخريبي القطري من المنتظر عرضه على جهات قضائية دولية.

وأوضح المسماري في تصريحات لـ«البيان» أن قطر دعمت الإرهاب في ليبيا بالمال والأسلحة، وشكلت ميليشية خارجة على القانون لخدمة أهدافها، وتورطت في سفك دماء الليبيين وضرب مؤسسات الدولة لمدة سبع سنوات، وقدمت مساعدات مهمة لعناصر وجماعات متورطة في الإرهاب بالداخل والخارج، وقامت بالتخريض الإعلامي على قتل الليبيين، وعمدت إلى اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس، وأشرفت على تنفيذ عمليات اغتيال العشرات من الضباط والناشطين الحقوقيين والدعاة المعتدلين الذين رفضوا الانخراط في مشروعها الإرهابي، وساهمت في نهب ثروات الليبيين من نفط وغاز، وتولت تهريب السلاح إلى داخل البلاد بطرق غير شرعية، واستجلبت مرتزقة من دول الجوار وغيرها لضمهم إلى جماعات متشددة داخل البلاد، كما كان لها دور في تشكيل منظومة فجر ليبيا الإرهابية التي قتلت المئات وشردت الآلاف وتورطت في حرق وتخريب مدن وأحياء أهلة بالسكان المدنيين.

ثروات ليبيا

وأبرز المسماري أن قطر، اعتقدت أنها قادرة على احتلال ليبيا ووضع يدها على مقدرات الدولة، من خلال اتباعها المرتبطتين بالإرهاب، ومن بينهم من وردت أسمائهم في قائمة الإرهاب الصادرة عن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، في إشارة إلى علي الصلابي وعبد الحكيم بالحاج ومهدي الحارثي وإسماعيل الصلابي والصادق الغرياني وميليشيا سرايا الدفاع عن بنغازي، إضافة إلى الملحق الصادر عن لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب والتي تتضمن 75 شخصاً وكياناً إرهابياً.

وأشار المسماري الي الاتجاه نحو رفع دعوى قضائية مدعمة بالأدلة والإثبات عن تورط قطر في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا، مؤكداً أن المفتي المعزول الصادق الغرياني المدعوم من قطر مسؤول عن جرائم إنسانية في ليبيا، مشيراً إلى أن قطر حاولت إفساد المجتمع الليبي بمليارات الدولارات.

وكان مجلس النواب الليبي دعا مجلس الأمن الدولي ومحكمة الجنايات الدولية وجميع المنظمات والمؤسسات الحقوقية إلى فتح تحقيق دولي لما اقترفته دولة قطر اتجاه الشعب الليبي ودعمها للجماعات الإرهابية والمتطرفين في ليبيا، وقال إنه كلف وزارة العدل بالحكومة الليبية المؤقتة بإعداد ملف متكامل عن الأضرار التي لحقت بدولة ليبيا والشعب الليبي جراء دعم قطر للجماعات الإرهابية والمتطرفين وإحالتها لمحكمة الجنايات الدولية.

وأعلن وزير الخارجية في الحكومة الليبية المؤقتة أن بلاده ستلاحق قطر قضائياً بسبب ما ارتكبه من جرائم في حق الشعب الليبي، وتابع قائلاً إن «لدى السلطات الأدلة دامغة عن الدور التخريبي الذي قامت به دولة قطر في ليبيا، وخاصة من حيث دعمها للإرهاب لشق صف

محاكمة قطر

الخطوة الثانية للقضاء

المجتمع وتدمير مؤسسات الدولة وسفك دماء الأبرياء وتغليب كفة الميليشيات الخارجة على القانون، ومدنها بالمال والسلاح والتخريض الإعلامي وتزييف الحقائق وانتهاك للقوانين والمواثيق.

التي ذلك، طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، بفتح تحقيق دولي حيال التدخل والدعم المالي والعسكري من قبل دولة قطر للجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة في ليبيا. وقالت في بيان، تلقت «البيان» نسخة منه، إن «الدعم قدم لميليشيا مجلس شورى مجاهدي درنة التابع لتنظيم القاعدة الإرهابي، ومجلس شورى ثوار بنغازي المتحالف مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي وسرايا الدفاع عن بنغازي التابعة لتنظيم القاعدة والمرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة الإرهابي».

وأكدت اللجنة أن «هذه الجماعات والمجالس، التي تبنيت الفكر المتطرف، عملت بالقتال جنباً إلى جنب مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي في بنغازي، ومشاركة تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي في عمليات الاغتيالات التي طالت شخصيات سياسية وقانونية وحقوقية وإعلامية، وضباط وجنودا في الجيش والشرطة في شرق البلاد» وإن «دولة قطر تعد في مقدمة الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وتذكي الصراع والنزاع المسلح في البلاد من خلال العمل على دعم فصائل متطرفة مسلحة وأطراف سياسية تنتهج سياسة العنف السياسي».

وثائق وأدلة

إلى ذلك، أكد عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والإعلامية الليبية لـ«البيان» دعمهم الكامل لمشروع مقاضاة قطر أمام المحاكم الدولية ومنها محكمة الجنايات الدولية ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومحكمة الجنايات الأفريقية، وفي هذا السياق أبرز رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب طلال الميهوب لـ«البيان» أنهم سيكثرون الداعم الأكبر للفريق الحقوقي الذي سيقوم بهذه المهمة، لافتاً إلى أنه سيتم رفع قضايا في المحاكم الدولية ضد كل من تورط في دعم الإرهاب في ليبيا وليس قطر فقط.

وأردف ميهوب: «لدينا من الوثائق والأدلة ما يدين دولة قطر وما يؤكد تورطها في سفك دماء الليبيين، سواء مباشرة أو غير مباشرة، فقطر كانت تدير غرف عمليات الإرهاب في ليبيا عن طريق ضباطها ومخابراتها ثم عن طريق القيادات الإرهابية المنضوية تحت لواء الإخوان المسلمين أو الجماعة الليبية المقاتلة والتنظيمات الأخرى ذات الصلة كالقاعدة وأنصار الشريعة وفجر ليبيا وسرايا الدفاع عن بنغازي ومجالس شوى الثوار وقوة الدروع وغيرها.

وقال المحلل السياسي محمد أحمد الصالحين الهوني لـ«البيان» إن «من حق الليبيين الدعوة إلى مقاضاة قطر، فما قام به حكام ومؤسسات هذه الدولة في ليبيا يصل في أغلب الحالات إلى مستوى جريمة الدولة، سواء من حيث التآمر المباشر والمعلن على سيادة الدولة

الوطنية الليبية، أو من حيث دعم الميليشيات الخارجة على القانون والجماعات الإرهابية، أو من حيث جلب المرتزقة وتهريب السلاح إلى داخل الأراضي الليبية، أو كذلك من حيث إحباط الجهود السياسية لحل الأزمة، بغاية التمكين لقوى الإسلام السياسي، وإيصالها إلى سدة الحكم رغم فقدانها للشعبية والانتخابية، فقد جيشت دولة قطر مخابراتها وإعلامها وجيوشها الإلكترونية وعلاقتها الدولية وأجنتها المنتشرة في المنطقة والعالم، للسيطرة على الدولة الليبية، منذ فبراير 2011، عندما حوّلت انتفاضة الشعب الليبي السلمية ضد نظام معمر القذافي، إلى حرب دموية، تم تقديم الجماعات الإرهابية فيها على أنها مجاميع ثوار وطنيين، وبعد الإطاحة بالنظام السابق، تولت قطر الدفع باتباعها إلى المقدمة، لتفرضهم على الشعب الليبي، فكانت النتيجة، مئات الآلاف من المهجرين، وعشرات الآلاف من القتلى والأسرى والمفقودين».

مصر

دعم وتمويل الإرهاب

استخدمت مصر ملف اتهام الدوحة بدفع فدية تصل إلى مليار دولار لمنظمة إرهابية تنشط في العراق؛ من أجل إطلاق سراح أعضاء مخطوفين من أسرتها الحاكمة، كبوابة لمحكمة قطر في مجلس الأمن. ذلك في الوقت الذي أعلن فيه النائب البرلماني المصري عبد الرحيم علي استعداد لتقديم ملف بالجرائم القطرية للمحكمة الجنائية، وكذا المحامي طارق محمود. وجميعها جهود تنطلق من ثبوت خرق النظام القطري لقواعد القانون الدولي من خلال دعمه وتمويله للإرهاب.

وتتملك القاهرة من الأسانيد ما يثبت التورط القطري في دعم الإرهاب والعناصر الإرهابية، بداية من إيواء الدوحة للعناصر الإرهابية الصادرة بحقيهم أحكام قضائية نهائية من القضاء المصري، ورفض قطر تسليم تلك العناصر لمصر، وحتى اتهام قطر بدعم وتمويل المعسكرات الخاصة بتدريب العناصر الإرهابية، وأيضاً دعم تنفيذ العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر، لا سيما أن التحقيقات في عدد من الجرائم الإرهابية أثبتت التورط القطري في ذلك الأمر بموجب نصوص تلك التحقيقات.

محاكمة

وقالت نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق تهاني الجبالي، الآليات والأدوات الخاصة

الشيوعية لتحرير السودان بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل أكبر شريك في حكومة الوفاق والحزب الشيوعي المعارض وحزب البعث العربي السوداني، وأعلنت موقفها الأزمة، وتفتيت الفصائل، الأمر الذي شجّب القضية وعقّد عملية الحل.

يأتي ذلك في ظل اتساع دائرة التأييد في الأوساط السودانية للإجراءات التي اتخذتها كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والبحرين بقطع علاقاتها مع دولة قطر، إذ التحقت الحركة

أما على موقع البيان في «تويتر»، فقد أيد 81 في المئة من المصوتين محاكمة إرهاب قطر أمام القضاء الدولي ممثلاً في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات، فيما اعتبر 8 في المئة أنه يجب محاكمتها أمام مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية، بينما رأى 3 في المئة أنه يجب محاكمتها أمام محكمة العدل الدولية.

في غضون ذلك، شكك سياسيون سودانيون في نيات قطر وتدخلاتها فيما

العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس الأمن الدولي. وجاء في نتيجة الاستطلاع على موقع «البيان» الإلكتروني أن 80 في المئة يدعمون محاكمة دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس الأمن الدولي، بينما دعم 9 في المئة محاكمتها أمام محكمة الجنايات الدولية، وأيد 8 في المئة محاكمة نظام الدوحة أمام مجلس الأمن، و3 في المئة رأوا أنه يجب المحاكمة أمام محكمة العدل الدولية.

دي - البيان

أشار استطلاع للرأي أجرته «البيان» على موقعها الإلكتروني، وحسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إلى أن الغالبية العظمى من المستطلعة آراؤهم يدعمون محاكمة دولة لقطر على دعمها للإرهاب والجرائم التي ارتكبتها بحق الإنسانية، عقب أن صار واضحاً للعيان الدور الذي تؤديه في تخريب المنطقة، وتراوح آراء هؤلاء بين ضرورة محاكمة نظام الدوحة أمام محكمة

استطلاع «البيان»: 81% يؤيدون محاكمة قطر أمام القضاء الدولي



دعم التطرف

دعم قطر للإرهاب ليس جديداً، فالشواهد عديدة، وفي مقدمتها احتضانها لقادة التنظيمات الإرهابية، والذي يدل على وجود اتفاقيات عدة بينهما.

2001

علاقة قطر بالإرهابي خالد شيخ محمد، العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر 2001.

2006

بعد حرب 2006 دخلت قطر بكل ثقلها لدعم «حزب الله»، بل طرحت نفسها كشرريك في الحرب، لتدمير لبنان.

2009

وصفت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في مذكرة لها عام 2009، تعاون قطر في مجال مكافحة الإرهاب بـ «الأسوأ في المنطقة».

2011

قطر تدعم الميليشيات والتنظيمات الإرهابية المسلحة في ليبيا منذ اندلاع ثورة 17 فبراير وحتى الآن، لافتاً إلى أن هذا الدعم يتخطى المليار دولار

750

مليون يورو قدمتها قطر لجماعات إرهابية، من بينها الجماعة الليبية المقاتلة وأنصار الشريعة المحظورة ومجلس شوري ثوار بنغازي ومجلس شوري مجاهدي درنة وسرايا الدفاع عن بنغازي.

2012

تورط قطر في تجهيز نحو 1800 مقاتل من شتى دول المغرب العربي وشمال أفريقيا، للقتال ضمن صفوف الجماعات المتطرفة في العراق.

2013

في نوفمبر 2014، كشف مسؤول أمريكي، معني بالعقوبات الخاصة بالإرهاب، عن منح قطر الحصانة لاثنتين من الموضوعين على القائمة السوداء العالمية للإرهاب، ومن أكبر ممولي تنظيم القاعدة.

2014

صرّحت حركة طالبان بأن مكتبها السياسي في قطر، هو المقر الوحيد المخول إجراء مفاوضات بالنيابة عنها، على الرغم من أن المكتب أغلق رسمياً عام 2013. ومملا لا شك فيه، أن عدداً من أعضاء الحركة بقوا في قطر عام 2014.

2017

ذكرت التقارير أن قطر دفعت فدية تقدر بنحو مليار دولار (790 مليون جنيه استرليني)، إلى فصيل سابق كان مرتبطاً بتنظيم القاعدة في سوريا، ومسؤولين اثنين إيرانيين، كجزء من صفقة إطلاق سراح 26 من أفراد الأسرة الحاكمة في قطر، قبل إنهم حُطِّفوا من قبل ميليشيات عراقية مدعومة من إيران.

5

تنتقل قطر عبر 5 مؤسسات خيرية، تتخذ من الدوحة مقراً لها، أكبر عمليات التمويل الإرهابي العابر للقارات، ما جعل من هذه الدولة الصغيرة، تتحول إلى أكبر بنك مركزي لتمويل الإرهاب العابر للقارات.

ترويج فتن

ضربت السلطات القطرية بجميع البنود والتعريفات المتضمنة في الاتفاقية سواء الخليجية أو العربية عرض الحائط رغم أنها صادقت عليها، لتعمل من خلال ذراعها الإعلامية قناة الجزيرة، على ترويج الفتن، وحددت الفقرة الثالثة من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقع عليها 1998، والتي عرفت الجريمة الإرهابية بأنها أي جريمة ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة أو تجاه ممتلكاتها أو مصالحها أو على رعاياها يعاقب عليها القانون الداخلي، وكذلك التحريض على الجرائم الإرهابية أو الإشادة بها.

مخالفة اتفاقية

كانت قطر من ضمن الدول التي صادقت على الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية بشأن تعريف الجريمة الإرهابية التي وافق عليها مجلس وزراء العدل العرب بالقرار رقم 649 ومجلس وزراء الداخلية العرب بالقرار رقم 529 عام 2008، حيث خالفت قطر ما تم إدراجه في الاتفاقية بتجريم جمع الأموال أياً كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية.

عدم تسليم محكومين

تعهدت قطر أيضاً برفقة الدول المتعاقدة، بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، إلا أنها لا تزال تخالف ذلك.

تنصل من مسؤولية

الاتفاقية العربية، عرفت الإرهاب على أنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم وتعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، لكن قطر تنصلت من هذه الاتفاقية.

جريمة إرهابية

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية، الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها

تدابير مكافحة

القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب اليها التسليم، وتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

المصري ويمكن تقديمها للجناية الدولية ما يثبت التحويلات المالية من الحكومة القطرية لعناصر إرهابية، ورصد حركة نقل أموال بطريقة غير شرعية لعناصر مشبوهة، تقوم قطر من خلالها بدعم الجماعات الإرهاب، فضلاً عن «شيكات» أصدرتها الحكومة القطرية لبعض المنظمات الإرهابية التي تستر خلف عباءة «العمل الخيري».

ويشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية حال أن كل تلك المستندات والأدلة كافية تقوم باستدعاء أمير قطر الذي تختصمه الدعوى القضائية، على أن يمثل أمامها وحال تمت إذاتته قد يتعرض للحبس مثل مجرمي الحرب في صربيا على سبيل المثال في عقوبات تصل للمؤبد، إضافة إلى مدير الاستخبارات القطرية السابق والحالي.

وإلى ذلك، يقول الخبير القانوني المصري المحامي سمير صبري، إن طريق المحكمة الجنائية الدولية مهمل أمام كل الدول التي أضرمت من الأعمال الإرهابية التي كانت وراءها قطر بتدخلاتها المختلفة وبدعمها للإرهاب وإيوائها للعناصر الإرهابية المطلوبة، مشدداً -في تصريحات خاصة لـ«البيان»- على أن مصر يمكن من جانبها أن تقوم بتقديم كافة المستندات التي تثبت أن هذه الدولة تمول الإرهاب وتحتضن عدداً كبيراً من الفارين من العدالة ومن عناصر جماعة الإخوان الإرهابية الصادرة ضدهم أحكام جنائية باتة، وكذلك تقديم ما يثبت الإشراف القطري والإنفاق على معسكرات تأهيل وتدريب الإرهابيين، وما أدى إليه ذلك من سقوط مئات الشهداء من المواطنين ورجال القوات المسلحة المصرية والشرطة، وجميعها أمور مثبتة بالوثائق ومن خلال التحقيقات التي أجريت مع الكثير من المتهمين أيضاً.

أضرار مادية

ويفيد بأنه لمصر كذلك تقديم ما يثبت الأضرار الجسيمة التي لحقت بالدولة مادياً واقتصادياً جراء الدور الذي قامت به قطر، لا سيما دور قناة الجزيرة التي تمولها الدوحة وتقوم بنشر أخبار كاذبة ضد مصر تمثل تهديداً للأمن القومي المصري وسلامة مصر وسلامة مواطنيها، مشدداً على أنه حال تقديم تلك المستندات الموثقة والأساطوانات المدمجة مع بيان بحجم الخسائر التي تكبدها البلد فإنه سوف يتم تحديد جلسة لنظر هذه الدفوع، وتكون قطر في الأخير مهددة بصدور حكم باعتبارها دولة داعمة وممولة للإرهاب، فضلاً عن عقوبات تصدر بحق قيادات قطر تصل إلى صدور حكم جنائي بحبس أمير قطر وبعض أفراد الأسرة الحاكمة.

ومن جانبه، يشير أستاذ القانون الدولي الدكتور مساعد عبد العاطي -في تصريحات خاصة لـ«البيان»- إلى أن هناك من الأدلة والبراهين ما يثبت تورط قطر في دعم الإرهاب ومخالفة الالتزامات الصادرة من مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، موضحاً أن النظام القطري جعل من الدوحة ملاذات آمنة لعناصر صادرة بحقهم أحكام باتة ذات صبغة جنائية خالصة.

برفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد أية دولة، أولها أن تكون الدولة مصدقة على الاتفاقية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية وعضو منضم للمحكمة، وبعدها يتم إعداد ملفات تعد بطريقة فنية معينة عبر خبراء، تتضمن كل الأدلة والبراهين والوثائق التي تثبت تورط الدولة أو الأشخاص أو الحكام، وتقدم للأمانة العامة للمحكمة لتقوم بدراستها وعرضها على هيئة القضاة، ولو وجدت مبررات وأسناد قوية تبدأ بتجهيز الأذعاء ضد الدولة أو الأشخاص، ولو وضعت لائحة اتهام يصبح الأشخاص المطلوبون للمثول أمام المحكمة الدولية مطلوباً لإلقاء القبض عليهم. وتشدد على أهمية أن يكون جهد تقديم ملف للجناية الدولية جهداً رسمياً من قبل الدولة وليس جهداً فردياً من خلال الأفراد، لأن الدولة بوسعها الوصول إلى مستندات وأسناد أقوى.

وبالتطبيق على الموقف المصري وما إن كانت هناك فرصة لرفع دعوى قضائية ضد قطر في المحكمة الجنائية الدولية، تعتقد بأن السلطات المصرية لديها من الوثائق والأدلة والأسناد ما يكفي لذلك، تثبت من خلالها تورط قطر وبعض الأشخاص من حكاهما بدعم التنظيمات الإرهابية وتمويل معسكرات تدريب الإرهابيين وتمويلهم بالأموال اللازمة لتنفيذ عملياتهم الإرهابية.

وتشير الجبالي إلى أن العقوبات التي قد تفرض على قطر أو الأشخاص المدانين فيها تتباين حسب تصنيف الجريمة التي ارتكبوها طبقاً للميثاق الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، فهناك جرائم ترقى لمستوى جرائم ضد البشرية، وهناك جرائم حرب وغيرها. تتحدد العقوبة حسب صحيفة الاتهام. كما أنه يمكن تطبيق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الدول المدانة أو غير المتلزمة بالقرارات الأممية الخاصة بمكافحة الإرهاب ومنع تمويل العناصر والجماعات الإرهابية. والبند السابع يتعلق بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

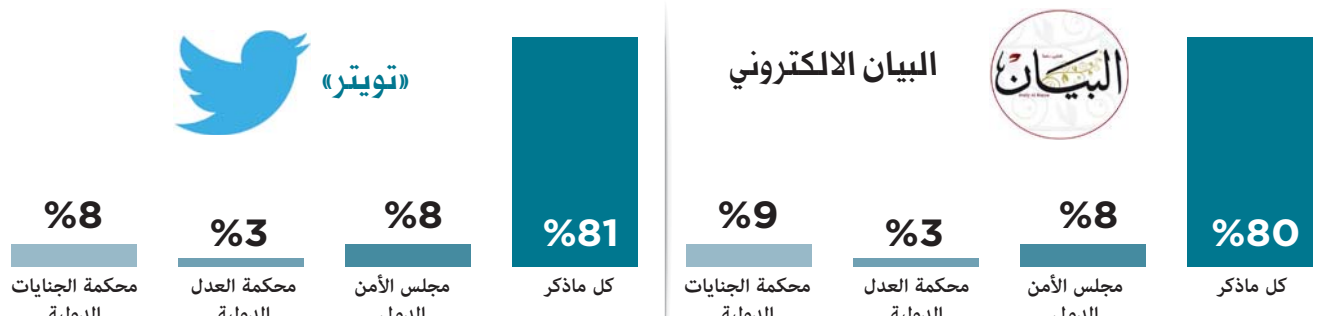
فيديوهات مسجلة

وبدوره، يوضح المحامي المصري طارق محمود (والذي يعد ملفاً يتضمن عدداً من الأدلة والأسناد على جرائم قطر ودعمها للإرهاب، تمهيداً لتقديمها للمحكمة الجنائية الدولية) أن الدولة المصرية لديها من الأسناد والمستندات التي تثبت تورط الدوحة في دعم وتمويل الإرهاب ما يكفي لتقديمها للمحكمة الجنائية الدولية، ومن بين تلك الأسناد فيديوهات مسجلة ومستندات ورقية تؤكد ذلك، من بينها ما يفيد باجتماع مدير المخابرات القطرية مع عناصر من جبهة النصرة الإرهابية، وكذا ما يفيد باجتماع بعض أعضاء الحكومة القطرية مع عناصر إرهابية منتمية لمنظمات إرهابية معروفة كان يتم خلاله الاتفاق على تنفيذ عمليات إرهابية في بعض الدول من بينها مصر.

ويذكر -في تصريحات خاصة لـ«البيان»- أن من بين المستندات التي لدى الجانب

استطلاع البيان

خيارات الدول لمحاكمة قطر على دعمها الإرهاب



حياتة قطر



تداعيات فضيحة «باركليز» تتواصل

استثمارات قطر الخارجية في دائرة الاتهام

دبي - البيان

أصبحت استثمارات قطر الخارجية في دائرة الاتهام، بعدما كشفت أبعاد فضيحة تورط قطر في صفقات مشبوهة مع بنك باركليز البريطاني. وأثار توجيه الاتهام رسمياً لمسؤولين تنفيذيين كبار في «باركليز» في صفقة التمويل من قطر عام 2008 اهتمام الصحافة الاقتصادية العالمية حول استثمارات قطرية بالمليارات في أوروبا، بعضها جاء أيضاً ضمن عمليات إنقاذ لبنوك كبرى، وحامت الشكوك حول بعضها.

ورصدت تقارير صحفية، بحسب سكاى نيوز عربية، قيام الذراع الاستثمارية لرئيس وزراء قطر الأسبق، حمد بن جاسم آل ثاني، بضخ ما يقارب ملياري دولار في دويتشه بنك، أكبر مصرف في ألمانيا، في 2014، وذلك عندما تعرض لأزمة سيولة نتيجة القضايا المرفوعة عليه في الولايات المتحدة، كادت أن تؤدي لإفلاسه واستيلاء الحكومة عليه.

سيناريو مشابه

وربما تتكشف خلال الأيام المقبلة تفاصيل هذه الصفقة مع «دويتشه بنك» التي تشابه إلى حد بعيد مع نظيرتها الخاصة ببنك باركليز. وكان مكتب التحقيقات في الفساد في بريطانيا

وجه اتهامها رسمياً لبنك باركليز وعدد من كبار مسؤوليه بالتآمر والفساد والتزوير في صفقة رفع أسهم البنك عام 2008 مع قطر، بمبلغ 4,5 مليارات جنيه إسترليني، ويمثل ثلاثة من مديري البنك أمام محكمة وستمنستر في العاصمة البريطانية لندن، في 3 يوليو المقبل، ويجري المكتب، مع هيئة الرقابة المالية في بريطانيا تحقيقاً منذ 5 سنوات في شبهة فساد في صفقة التمويل القطري، وفي قضية أخرى تضمنت حصول البنك على أكثر من 7 مليارات جنيه إسترليني خلال الأزمة المالية العالمية في 2008، والتهمة التي سحاكم على أساسها الرئيس التنفيذي للبنك وعدد من مديريه تتعلق بدفع مبلغ 322 مليون جنيه إسترليني لمستثمرين قطريين للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات وتسجيل ذلك «مصرفات استشارية»، وتتضمن القضية أكثر من تهمة أخرى، تتعلق بالقرض القطري الذي أضر بمصالح مستثمرين آخرين في البنك. ومن المحتمل أن يكون نفس سيناريو «باركليز» حدث أيضاً مع «دويتشه بنك»، وهو ما ستكشف عنه الأيام المقبلة.

توسع مشبوه

وسلّطت فضيحة تورط قطر في قضايا فساد تخص «باركليز» الضوء على الآليات والتوجهات الاستثمارية

الشكوك تتزايد حول صفقة مشبوهة مع «دويتشه بنك»

100

تشير تقديرات إلى أن الاستثمارات المباشرة من الصندوق السيادي القطري ومستثمرين قطريين مثل حمد بن جاسم في أوروبا وحدها بما بين 80 و100 مليار دولار في أوروبا، وتصل تمويلات من قطر إلى أوروبا بعضها رسمي وبعضها عبر جمعيات «مشبوهة» لجماعات ومراكز متشددة.

للدوحة في الخارج، وخصوصاً أن الصندوق السيادي القطري «هيئة قطر للاستثمار»، وسع استثماراته في أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة بأضعاف ما كانت عليه عندما أسس الصندوق في 2005، وإلى جانب الحصص القطرية في دويتشه بنك، أصبح الصندوق القطري أكبر مالك أسهم في شركة السيارات الألمانية فولكسفاغن، إذ تملك قطر حصة 17% من أسهم الشركة مقابل 11 مليار دولار، كما زاد الصندوق نصيبه في شركة تجارة السلع السويسرية العملاقة غلنكور في 2012، لتصل إلى 10% من أسهمها، وتملك قطر أيضاً 2,13% من أسهم رويال دتش شل، مقابل 2,33 مليار دولار، وإلى جانب تعهدات استثمارية في فرنسا بنحو 8 مليارات دولار، استثمرت قطر في القطاع المصرفي الفرنسي وكذلك في قطاع الرياضة، وفي 2012 أيضاً، اشترت قطر بيت الأزياء الإيطالي فالنتينو مقابل ما يقرب من مليار دولار، نصيب حمد بن جاسم 10% منها، أما استثمارات قطر في بريطانيا فتصل إلى 35 مليار جنيه إسترليني، أغلبها في قطاع العقارات الفاخرة، وقطاعات البنوك وغيرها، وجزء منها محل تحقيقات جنائية حالياً.

مليارات الإرهاب

وتحيط السلطات القطرية، صندوقها السيادي

بالكثير من الضابطة، ولذا ليست مصادفة أن تصدر قائمة أقل الصناديق السيادية في العالم شفافية، وفقاً لأحدث تقارير وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز»، استناداً إلى شح المعلومات عن حجم أصول الصندوق ومكوناته وسيولته، وتشير بعض التكهونات إلى أن بعض الاستثمارات تستخدم كغطاء لتمويل عمليات مشبوهة، فهناك بالطبع مليارات تذهب للجماعات الإرهابية والمتطرفة، خاصة المنخرطة في صراعات في دول المنطقة تكاد تدمرها، كما تم حسابها في تقديرات منشورة حول المليارات إلى ليبيا وسوريا وغيرها، آخرها «فدية» المليار دولار لجماعات إرهابية في العراق.

وتعتبر جهات مراقبة تمويل ودعم الإرهاب أن قطر وإيران هما أكثر بعتين في العالم يتركز فيهما المصنفون دولياً ممولين للإرهاب. وتقدر تقارير عدة أن حجم التمويل القطري «المبدئي» للإرهاب بلغ نحو 65 مليار دولار منذ عام 2010 حتى 2015، وهو مبلغ هائل، كان كفيلاً بإضافة مدارس ومستشفيات للمواطن القطري أو حتى توفيره للمواطنين نقداً، وكان يمكن أن يغير واقع دول وحياة شعوب عربية فقيرة، لو أحسن استغلاله.

«فيتش» تضع 9 بنوك قطرية تحت المراقبة

دبي - أشرف رفيق

وضعت وكالة فيتش العالمية لتصنيف الائتماني 9 بنوك قطرية على لائحة المراقبة لاحتمال تخفيض تصنيفها، وتوقعت تراجع النمو الاقتصادي في قطر في العامين الجاري والمقبل. وشملت البنوك التي وضعتها الوكالة تحت المراقبة، بنك قطر الوطني والبنك التجاري وبنك

الدوحة وبنك قطر الإسلامي وبنك الخليج التجاري وبنك قطر الإسلامي الدولي والبنك الأهلي وبنك قطر الدولي وبنك بروة. ويأتي وضع البنوك القطرية تحت المراقبة لاحتمال التخفيض بعد اتخاذ الوكالة الخطوة نفسها بشأن التصنيف السيادي لقطر في وقت سابق من الشهر الجاري. وقالت فيتش إن هذه الخطوة تعكس الغموض بشأن القطاع المصرفي القطري بعد قطع

السعودية والبحرين والإمارات ومصر ودول أخرى علاقاتها الدبلوماسية واللوجستية. وبرغم الحديث عن محادثات لحل الأزمة، أصبح أكثر احتمالاً أن تستمر الأزمة لفترة أطول، وسوف تؤثر سلباً في اقتصاد قطر معها. وفي النهاية، فإن القدرة السيادية لقطر على دعم ومساندة البنوك القطرية تضعف، ويحتمل تخفيض تصنيف البنوك التسعة المذكورة.

بورصة الدوحة تواصل الانحدار والخسائر 58 ملياراً

دبي - رامي سميج

فشلت المؤسسات المالية الحكومية في وقف نزيف خسائر البورصة القطرية، بعدما واصلت الأسهم والمؤشرات الرئيسة الانحدار إلى مستويات متدنية مع تزايد مخاوف المستثمرين من استمرار مقاطعة عدة دول عربية من بينها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر للدوحة بسبب سياستها الداعمة للإرهاب. وانخفض أمس المؤشر العام للبورصة القطرية بنسبة 1,75% أو ما يعادل 156,6 نقطة ليغلق عند 8777,73 نقطة مواصلاً تراجع

لجلسة الرابعة على التوالي ومسجلاً أدنى مستوياته منذ يناير 2016.

خسائر

ووفق حسابات «البيان»، ارتفعت خسائر السوق إلى 15,9% منذ بداية العام الجاري، مسجلاً بذلك أسوأ أداء بين بورصات العالم. فيما تكبد رأس المال السوقي للأسهم أمس خسائر بنحو 9,11 مليارات ريال، لترتفع الخسائر بذلك إلى نحو 58 مليار ريال (15,8 مليار دولار) منذ بداية الأزمة قبل نحو أسبوعين. ومن بين 43 سهماً جرى التداول عليها

أسس انخفضت أسعار 33 سهماً وصعدت 6 أسهم فقط بينما بقيت 4 أسهم دون تغيير، وجاءت «دلالة للوساطة» في صدارة الخاسرين بانخفاض جاوز 9% و«زاد القابضة» بنسبة 5,34% و«ودام الغذائية» بنسبة 4,16% و«فودافون» بنسبة 3,3% و«الكهرباء والماء» بنسبة 2,89%.

واستمر سهم «بنك قطر الوطني»، أكبر مصرف في البلاد في نزيف خسائره متراجعاً أمس بنسبة 2,14% ليبلغ أدنى مستوياته منذ أغسطس 2011، كما هبط «مصرف الريان» بنسبة 2,04% و«بنك الدوحة» بنسبة

1,99%. واستمرت المؤسسات الأجنبية في تخرجها من بورصة قطر بعدما حققوا أمس مبيعات جاوزت 83 مليون ريال، فيما بلغت مبيعات الأفراد الأجانب نحو 28 مليون ريال. أيضاً بلغت مبيعات المؤسسات الخليجية أمس أكثر من 81 مليون ريال.

فيما لا تزال المؤسسات المالية القطرية تدعم السوق عبر شراء مكثف للأسهم ليحققوا أمس مشتريات بنحو 236,6 مليون ريال لكنها لم تنجح في إعادة التوازن للمؤشرات في ظل موجة نزوح قوية تجتاح الأسهم خوفاً من تدهور أكثر للأوضاع الاقتصادية.

الهند تطلق رحلات خاصة لنقل مواطنيها من قطر

نيودلهي - د ب أ

أعلن مسؤولون أمس أن الهند تعزم إطلاق رحلات جوية إضافية إلى الدوحة هذا الأسبوع لنقل مواطنيها الذين تقطعت بهم السبل في البلاد.

وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر و5 دول قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية، وأوقفت خطوط النقل مع قطر في وقت سابق من الشهر الجاري، واتهمتها بدعم الإرهاب. ويعيش نحو 650 ألف هندي في قطر، ما يجعلهم أكبر جالية في البلاد. ويعمل كثيرون منهم في قطاعات التطوير

والنفط وكذلك الطب والهندسة والتعليم والمصارف. وقال وزير الطيران المدني الاتحادي أشوك جاجباني راجو، إن شركة «إير إنديا» الوطنية ستشغل المزيد من الرحلات بين الدوحة ومديني ثيروفانانابورام وكوتشين الجنوبيتين في الفترة من 25 يونيو وحتى الثامن من يوليو. وأضاف أن شركة «جيت إيروايز» الخاصة للطيران ستشغل أيضاً رحلات بين ممباي الخاصة للطيران ستشغل أيضاً رحلات بين ممباي والدوحة يومي 22 و23 من يونيو الجاري. وقال مسؤولون إنه تم اتخاذ القرار بعدما طلبت وزيرة الخارجية سوشما سواراج من راجو التدخل لمساعدة الهنود، الذين تقطعت بهم السبل في قطر.

واشنطن بوست: السفر إلى الدوحة أصبح كابوساً

قالت صحيفة واشنطن بوست، إن المقاطعة وضعت السفر إلى قطر في مهب الريح، بحيث أصبح أشبه بكابوس.

وذكرت الصحيفة أن الرحلات إلى الدوحة، أصبحت تستغرق ساعات أطول، فيما يبدو مطار الدوحة الذي تكلف نحو 15 مليار دولار، شبه خال أغلب أيام الأسبوع.

وأثر قرار الإمارات والسعودية والبحرين بإغلاق الأجواء في وجه رحلات الخطوط الجوية القطرية، سلباً بشكل ملحوظ على الحركة التشغيلية للناقلة، التي فقدت القدرة على المناورة، في ظل انعدام أي خيارات متاحة أمامها، خصوصاً مع إلغاء نحو ربع رحلاتها اليومية، وانحسار نسب الإشغال على متن الرحلات إلى مستويات متدنية.

دبي - وائل الخطيب

«المزايا» الكويتية:

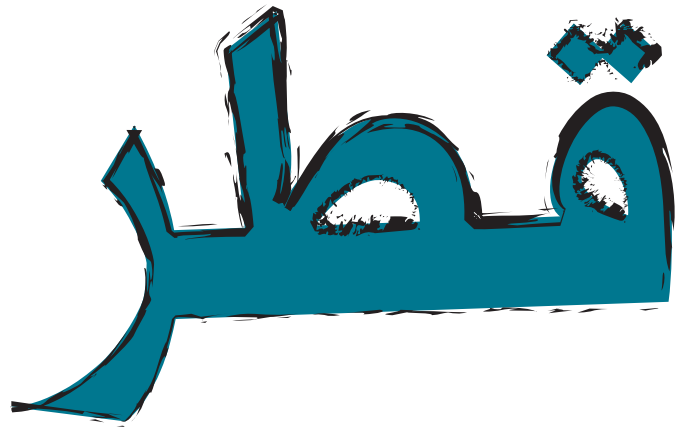
انكشافنا على قطر محدود جداً

أعلنت شركة المزايا القابضة الكويتية، المدرج أسهمها في بورصة دبي والكويت، إن انكشافها على السوق القطري محدود جداً.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لسوق الكويت أمس، أنها تخرجت من استثمارها المباشر في شركة مزايا قطر عام 2015، ولكنها ما زالت تمتلك نسبة محدودة من الأسهم تبلغ نحو 0,05%.

وأشارت مزايا القابضة إلى أنها تمتلك حصة قدرها 17,5% في شركة قطر الأولى للتطوير العقاري التي تمتلك استثمارات عقارية قيد الإنشاء بدولة قطر. دبي - البيان

تشوّه سماحة ديننا وتروّج التطرف والإرهاب



■ أبو ظبي، دبي - عبيد يونس ودارين شبير وداليا بسبوني

أكد أكاديميون ومثقفون وإعلاميون، إماراتيون وسعوديون، في حديثهم لـ«البكان»، ضرورة التصدي لجميع الانتهاكات القطرية والممارسات الإرهابية القطرية بحق الشعوب والحضارات والأفراد، مشددين على وجوب تسليحنا بالحزم والعمل الدؤوب في تركيزنا على ردع قطر، ومنع تحقيقها أهدافها الظلامية ونصرتها للمتشددين، وتشويه التاريخ العربي والإسلامي الأصيل عبر الإسائة لمكتون حضارتنا وإرثنا من خلال تقديم وترويج رموز ليست قدوة إلا للفئات التي تروج للتشدد وتؤكد على نهج التعصب وعدم الانفتاح على الآخر، لتخلص قطر ومنتابرها الفكرية الإرهابية مع ذلك إلى إسقاطات عصريّة غيبية تسيء معها لسماحة حضارتنا، من خلال أبواق تستأجرها وتسميها بحاة ومؤرخين، وذلك، كما بين المشاركون في الاستطلاع، لتغسل أدمغة أفراد مجتمعاتنا وتجعلهم، عبر الاقتداء بصرورموز لا تعبر عن جوهر الإسلام وحضارة العرب، مناصرين للتوقع ولعدم الاعتراف بالآخر المختلف دينياً وثقافياً وفكرياً.. وكذا لتجعلهم لا يقبلون الانفتاح والتعايش كشعارين ويوصلتين توجهان مسارنا العصري.

مزورون

«كمتخصصة في التاريخ، تحزني وتحز في خاطري تلك الحال التي وصلت إليها حضارتنا وتاريخنا بسبب الصورة المشوهة التي بنتها قطر الداعمة للإرهاب والتشدد». هكذا بدأت الكاتبة والباحثة الدكتورة فاطمة الصايغ، أستاذة التاريخ في جامعة الإمارات، حديثها، لافتة إلى أن الانتهاكات القطرية شوهت تاريخنا وثقافتنا العربية والإسلامية، وقالت: علينا أن نركز كيف نخلص تاريخنا العربي من هذه الانتهاكات التي تقوم بها قطر وغيرها من الدول، فتاريخنا وثقافتنا العربية والإسلامية وقيمنا تنص على التسامح وتقبل الآخر، ومنذ بداية ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم، كان ديننا يحثنا بآياته على تقبل الآخر، ولذا يتوجب علينا اليوم أن نعطي قيم التسامح والانفتاح في الدول العربية ونعممها، وللأسف، ما يحصل الآن، أن الدين أصبح يفرقنا ولا يجمعنا، بسبب اتخاذ بعض الدول له كوجهة تخبث خلفها في ممارساتها الإرهابية، لكن ما تنادي به ما هو إلا مواقف سياسية تتفحّ بقناع الدين، وهو تماماً ما تمارسه قطر.

نفوذ

وبالعودة إلى التاريخ، أشارت فاطمة الصايغ إلى أن بعض الدول في الماضي كانت تستأجر بعض الشعراء لمدح فلان وذم آخر، مؤكدة أن قطر تتبع اليوم النهج نفسه في استئجار الباحثين والمراكز البحثية لخدمة موقفيها السياسية.

ولفتت الصايغ إلى أن قطر تنظر إلى العالم العربي من زاوية ضيقة جداً «سياسية»، على عكس المثقفين الذين ينظرون للأمر من منظور أوسع.

برامج

وللتصدي لهذه الممارسات الهوجاء التي تتبعها قطر، اقترحت فاطمة الصايغ الاستعانة بالبرامج الفكرية، وقالت: علينا أن نزعج لحقائنا ووثائقنا وتاريخنا وقرآنا، وبيتنا فيها الكثير من الدلائل والحقائق التي تبرز سماحة العربي وانفتاحه، كما أن تكاتف أهل التاريخ والمختصين فيه ضروري جداً في هذه الفترة - لإدانة التزوير والتزييف الذي يمس حضارتنا وتاريخنا العريق.

وذكرت الصايغ أن كل المبادرات الإيجابية والمتميزة والفاعلة انطلقت من الإمارات، وقالت: ليت جميع الدول تتبع نهج الإمارات والمنحى الذي تسير عليه في التسامح والانفتاح على الآخر.

وتساءلت: أكرمتنا الله بالقرآن الكريم والثقافة الغنية والثرية، فما الفائدة مما فعلته قطر، وبعد أن نقد صبر الشقيق على شقيقه، وطرقنا جرس الإنذار أكثر من مرة، ولم تردع قطر؟ ونساءل: ما الذي جنته من كل تصرفاتها ومواقفها هذه؟

وأكدت الصايغ أن الإمارات تعي الفرق بين الشعب القطري والنظام القطري، وقالت: الشعب القطري لا ذنب له، ولكن هناك أنظمة متهورة، والمشكلة تكمن في هذه الأنظمة، ولذا، فحبال الوصل مع الشعب القطري يجب أن تبقى، لأنه وسيلتنا لتغيير فكر نظامه المتطرف.

وأشارت الصايغ إلى أنه على المثقفين اليوم أن يمدوا أيديهم للشعب القطري ليفتحوا أعينهم على الأخطاء التي يرتكبها نظامه، وقالت: النظام القطري أخطأ في حق الشعب والدولة ومجلس التعاون والدول الأشقاء، وعلى الشعب القطري أن يفتح عينيه جيداً على هذه الحقائق وأن يرتفع عن تلك الممارسات، وكثيرون يدركون تماماً تلك الحقيقة، فالشعب منقسم بين مؤيد ومعارض للنظام القطري.

واجب

ومن جهة، لفت الكاتب والإعلامي السعودي الدكتور سليمان الهتلان، إلى أن تنفيذ التزوير في الحقائق التاريخية التي بنتها دولة قطر من خلال إعلامها، يجب أن



■ طلال الفليتي



■ محمد نور الدين



■ يوسف الحسن



■ سليمان الهتلان



■ فاطمة الصايغ



بحقيقة رفعة وقيمة وطننا ونبل قاداته.

القلم كالسيف

«فضلت قطر التغريد خارج سرب أشقائها الخليجين، وهو ما أزعج أبناء الخليج قبل القيادات السياسية». هذا ما استهزل به الإعلامي طلال الفليتي حديثه. ثم أردف: دأبت قطر منذ عقود طويلة على عدم التزامها بوقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولذا عانت مملكة البحرين الشقيقة من جزاء الدعم القطري المعلن للفضائل الإرهابية، كما دعمت قطر الميليشيات الحوثية و«الإخوان المسلمين» واحتضنت على الأراضي القطرية قيادات إخوانية ومنظمات إرهابية. واستطرد: وعدت قطر في الأزمة الأولى، عام 2014 بإيقاف الدعم للإرهابيين وطردهم من الدوحة، لكن ما يحدث على أرض الواقع يؤكد استمرار دعمهم لتلك الجماعات. ورغم الوعد الذي قطعتة قطر لأشقائها الخليجين، إلا أنها احتفظت بالعناصر الإرهابية من جماعات معادية لبعض الدول الخليجية. كما تهديد قطر بوقف التحريض الإعلامي ضد دول الخليج ومصر، ولم تتوقف، ذلك ليس على قناة الجزيرة فقط، بل ثبت دعمها للعديد من القنوات ووسائل الإعلام التي يترأسها عزمي بشارة المستشار الإعلامي للأمير.

وقال الفليتي: وظفت قطر مواقع وحسابات مشبوهة في «وتيور» للإساءة للخليجين والمصريين، كما سمحت لرموز دينية وقيادات الإخوان القرضواي باستخدام منابر المساجد للإساءة لدول الخليج. إنها حقائق صدمتنا تشعوب خليجية، وإلى أن جاءت تداعيات قرار قطع العلاقات مع قطر، مع استمرار الضخ الإعلامي القطري السام والداعي للفرقة والقتل.. والتماذي المظلومية والتباكي وكسب التعاطف. وفسر الفليتي: تصور قيادة قطر المشهده للشعب القطري، بعد الموقف الحاسم لدول الخليج العربي لتأديب قطر الإرهاب، على أنهم بخير وأفضل من قبل، ويتباهون بإبرام عقود التسليح والتواجد العسكري التركي هناك من غير صحيح فهم يصرخون ويعانون. وكل ذلك بسبب تعنت السلطات في الدوحة، والخاسر الأكبر هو الشعب القطري الذي ن قدره فخلافنا مع حكومته وليس معه.

وأشار الفليتي إلى أن دور الإعلامي والمثقف في ظل هذه الظروف الدفاع عن الوطن ورموزه وسيداته بكل ما يملك، وقال: هناك من غاية أو من شرف يعادل شرف الدفاع عن الوطن، فالوطن هو الوجود، ومهما قدمنا لن نفيه حقه. وأنا وغيري من أبناء وطننا، علينا تسخير قلمنا وفكرنا من منطلق إيماننا بقضايا مجتمعتنا. وأضاف: نحتاج لأقلام تؤمن بتوابع الوطن ولجهود قادرة على محاربة التطرف والغلو والإرهاب الفكري والتشجيع على تبني قيم التسامح والمحبة والتعاون التي يتميز بها شعب الإمارات.

الحس الوطني، والمحافظة على السلم المجتمعي والدور التنويري، ومقاومة الكذب والقتل والاقصاء والفساد والتكفير.

إشكاليات

بين الباحث والشاعر محمد نور الدين في بداية حديثه، أن المسألة في البداية هي إشكالية فهم الحرية. وقال: يجب أن لا تؤثر حرية أشخاص ودول على حريات الآخرين، وهذا ما عمد على تبنيه وفعله الإعلام القطري المنبني على أساس التعصب والإرهاب (بما فيه قناة الجزيرة). وأوضح أنه نمادت دولة قطر بمسألة الحرية المراد منها التخريب لا البناء الصحيح، حتى أصبح كل شيء لديها مباحاً باستثناء الأمور التي تخصهم وحدهم. وهذا بالتوازي مع الترويج للمتشددين والإرهابيين.

وعن تشويه الحقائق والرموز التاريخية وغيرها من الممارسات القطرية. والرديء المناسب على مثل هذه السياسات المشوهة لتاريخنا وحضارتنا وديننا، أكد نور الدين على أن هذا الأمر يجب أن يكون في البداية واجبا ومسؤولة شخصية. ورأى أن دور البرامج التلفزيونية هام، لكن بالمقابل هناك أدوار أخرى مخالفة لأشخاص على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، التي ربما تخفف من الدور الرسمي والمؤسساتي، وقال: من هنا يجب على الحكومات والجهات المعنية أن تسيطر على معايير وقيم كثيرة، في ظل هذه العولمة التي تجتاح الدول. إن ما يحدث الآن من ممارسات، جاء نتاجاً لعقود من نشر المناهج والأفكار لكن بالأصولية والظلامية، كما فعلت قطر التي أصبحت التشدد ورجالته هواها وغايتها. وعلينا هنا أيضا، أن نعني بأهمية تربية وتنشئة أجيالنا وهي محصنة من هذا الفكر ومتزعميه وراعته.

وقال نور الدين: على كل العالم أن يكون أكثر انفتاحاً على مثل هذه الممارسات وأن تتخذ الجهات السيادية ومواقع التواصل الاجتماعي، قوانين تحمي الناس من الكثير من الأفكار الظلامية، وهو ما يجعلها بالتالي تحمي حاضرها ومستقبلها. ذلك لأنه ربما يحدث أن يؤثر الكثير من الأشخاص المدعومين من جهات عدة، في أحاديثهم وآرائهم المدونة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. بصورة سلبية لا نريدها. وأود في النهاية، أن أشدد على ضرورة إيجاد خطة محكمة تحد من مثل هذه الممارسات المسيئة. وتردع ممارسات قطر الإرهابية الفكرية والعملية. وتتور أبناء مجتمعاتنا

وتحتاج دوما للتطوير، والمتابعة والعمل المجتمعي والتربوي

والمؤسسي والتنويري. ولكن، أيضا،

الأزمة الراهنة تتطلب مقاربات مختلفة، وأسبابها كانت موجودة قبل شهر رمضان الجاري، ومن أسف أننا جميعا أخفيناها تحت «السجادة»، لم نشخصها جيدا، وظلت «كرة الثلج» تكبر وتتفاقم وتتمادي حتى انفجرت بشكل محزن ومؤسف، ولا يبدو حتى الآن أن قطر حريصة على حل الأزمة بشكل نهائي.. مادامت مصررة على طريق دعم الإرهاب والتعصب. ورأى الحسن أن «التغذية» الفكرية للقوى الإسلامية المتطرفة والعنيفة، والساعية للحكم والإبادة العربية، كولاية أو خلافة، في أساسها تغذية مالية وإعلامية وسياسية وتسليحية ولوجستية. وهي تغذية معروفة قليلاً وعربياً وأميركياً منذ سنوات، والأسماء والأرقام والصوت والصورة، وحصادها للأسف، هائل من الدماء والدمار والموارد، والقلق والهواجس والتوتر.

وتابع: كنت أتمنى لو كان هناك، خلال السنوات السابقة، نقاش عام في مجتمعتنا المدني والفكري، حول الدور القطري، البائس، ومخاطره حتى على قطر نفسها. ربما عبر تبصُّنا عن رأيه، في مؤتمرات عديدة عقدت في الدوحة، وبعضنا تساءل عن تفسير هذا «الغز» القطري، لكن هذه الأصوات ظلت خافتة. ولا شك في أننا معنيون بفضح خطر البرامج السياسية للجماعات الجزرية، منبر الشقاق والتشدد، وأذرعها العسكرية والمالية والتعليمية والاجتماعية، وعلاقاتها الخفية مع دول غربية، وهران هذه الدول عليها لإحداث تغيير وتمزيق في خرائط الوطن العربي. إن المهول والذي يجب أن نتجهز لمواجهة، أن قطر لا تزال تعيش حالة إصرار على دعم قوى الظلام والتشدد.. ولا تدخر جهداً في سبيل إمداده بكل أسباب ومقومات القوة والقدرة على الإيذاء والقتل والتدمير في عالمنا.

أوهام

وأكد الحسن أنه علينا ردع وتكميم وتفصيح تأثير قناة الجزيرة، منبر الشقاق والتشدد والإرهاب، وذلك بعد أن مرت فترة منذ الزمن أهملنا ما وراء مغامراتها. حتى جاء ما يسمى «الربيع العربي» على غفلة واتسعت الفراغات وكبرت الأوهام، وتألقت ثقافة الإفلاس المالي..والدعم القطري الصارخ للقوى الإسلامية. وختم: إن دور المثقف أو المفكر هو تعزيز الوعي المجتمعي وتحصين

وهم ورياء

قالت الدكتورة فاطمة الصايغ: لم تُصّر قطر في استئجار المراكز البحثية لتخدم أهدافها ومواقفها السياسية، وتزويرها بحق الدين الإسلامي وقيم حضارتنا العربية السمحة، فقطر التي تتحدث باسم الدين، وهي أصلا راعية الإرهاب، لا تتحرك من منطق ديني بل من منطق سياسي بحت، إذ إن ما تسعى إليه هو أن تكون قوة عظمى، ومؤثرة في الشرق الأوسط الجديد الذي برز على الساحة، باحثة عن النفوذ والسلطة، وهو ما دفعها لاستئجار أبواق لها، وكانت سخية جداً في هذا الجانب. وختمت الصايغ: ولو أن قطر رصدت الأموال التي أنفقتها على المراكز البحثية وشراء الباحثين لترويج الإرهاب والقتل، لصالح القضية الفلسطينية بوجه صائب وسليم لتحرت فلسطين اليوم، ولعولجت مشكلات كثيرة في العالم العربي، كالفقر والبطالة والامية والأمراض المستعصية، وغيرها.

إرهابها وتفرقتها لأكثر من عشرين سنة. إن البرامج والأفلام الوثائقية التي عُرضت سابقاً، وأوضح: لقد استغلت دولة قطر الإرهابية قواتها وأدواتها الإعلامية واستثمرتها على اختلافها في خدمة أجدانها. وقال: عمدت قطر للإساءة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات وإلى دول الخليج العربي الأخرى، وسخرت وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، في هذه الإسائة والتخريف، كما سخرتها لإثارة الفتن.

وبين الهتلان أن دولة قطر في النهاية هي بوق (جماعة الإخوان المسلمين). وقال: عملت قطر ووظفت كل إمكانياتها لخلق الفتن في كل البلدان العربية، وانفقت لهذا الهدف مليارات الدولارات، واستثمرتها بالتالي بمكانها غير الصحيح. وأضاف: بالمقابل فإنهم في الواقع لم يبنوا إعلاماً حقيقياً بهدف الاستقرار، بل استثمروا في الإعلام لإثارة حالة من عدم الاستقرار. وذكر بأن قطر بدأت اليوم تذوق من الكأس نفسها وسخرت وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، في هذه الإسائة والتخريف، كما سخرتها لإثارة الفتن.

وكذلك، أكد الهتلان على أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في كشف هذه الألاعيب. وقال: من واجبا الآن، نحن كإعلاميين، أن نلعب دورنا الحقيقي في حماية أمننا وكشف دور الأعداء.

زعونة

وقال الكاتب والدبلوماسي السابق، الدكتور يوسف الحسن: إن الأزمة الراهنة التي تسببت بها قطر وممارساتها الإرهابية، من وجهة نظري، لا تحلها مناظرات فكرية أو جدل حول صواب أو لا صواب فكر وسياسات قوى إسلاموية متطرفة وعنيفة وتحضنها، وأخرى ضالّة تكفيرية، لقد تجاوزنا ذلك، إلى مرحلة فاصلة، جذرها سياسي بامتياز، وعناوينها معروفة، ذات صلة بأوهام القوة والتمدد في الفراغات العربية، وحروب بالوكالة، والركون للأمن المستورد... الخ. إن المبادرات الفكرية والإعلامية، التي كان هذا المحيط قادر في هذا الوقت على أن يذيقها من الكأس ذاتها، إذ لا يوجد الآن أية مجاملات بعد أن استمرت قطر تمارس